

وزير الزراعة يؤكد توافر البذار بأصناف وكميات ضخمة ومدير «الإكثار»: نعاني من نقص الكوادر والآليات!

هنا غنام



تقييم مؤشرات الأداء والإيرادات السنوية والمشكلات والصعوبات التي تعترض وزير الزراعة محمد حسان فطنا الاجتماع الذي عقده وزير الزراعة محمد حسان فطنا مع مجلس إدارة المؤسسة العامة لإكثار البذار، لمناقشة الخطتين الإنتاجية والاستثمارية للمؤسسة وخطة القوى العاملة وروية المؤسسة لتطوير العمل، واعتبر الوزير فطنا أن الخطط الإنتاجية والاستثمارية ليست مؤشرات كافية لتقييم الأداء، مبيّناً أن التوجه اليوم هو لتقييم أداء مجالس الإدارة للمؤسسات والهيئات التابعة للوزارة ومدى مساهمة أعضاء المجلس في عمل المؤسسة وتطويره باعتبارهم ممثلين لجهات ذات صلة بعملها، ووضع مؤشرات جديدة لتابعة وتقييم أداء هذه المؤسسات ومجالس إدارتها، والتركيز على مدى قيامها بدورها في العملية الإنتاجية، وخلال الجلسة أشار الوزير إلى دور المؤسسة الرائد في تأمين البذار بنوعية ومواصفات عالية للفلاحين في مواعيدها المحددة، وتطوير وتحسين الأنواع والأصناف بما يتواءم مع التغيرات المناخية، وتعديل خطة الشعيير لهذا العام بهدف زيادة الإنتاج من بذار الشعيير ليكون لدى المؤسسة رصيد كاف منه، إضافة لتعديل البنية التعاقد على الحقول الإكثارية بما يحقق زيادة في الإنتاج والحصول على بذار محسن، واستمع الوزير إلى مقترحات أعضاء مجلس الإدارة

لتطوير عمل المؤسسة، والمشاريع المقترحة بالتعاون مع المؤسسات البحثية والجامعات. وفي تصريح «لوطن» أكد مدير عام المؤسسة الدكتور بسام السليمان أن هناك جملة من الصعوبات لجهة تأمين الكميات الكافية للفلاحين من بذار القمح والشعيير إضافة إلى الإجراءات السريعة التي تتعلق بالتعاقد وتأمين

احتياجات المؤسسة إضافة إلى تأمين الكادر الفني من العمالة والتأكد على رفد المؤسسة بالفنيين والخريجين إضافة إلى الصعوبة في تأمين البذار وتأمين المحروقات، لافتاً إلى أن المؤسسة تقوم بعقد مجالس الإدارة وتقييم الخطط الإنتاجية والاستثمارية وكل ما يتعلق بذلك، نحن كمؤسسة ليس مهمتنا تحديد أسعار

البذار وإنما دورنا ينتهي بتقديم أسعار التكلفة للخب من البذار حتى إعداده.. عند تأمين البذار لاسيما للمحاصيل الاستراتيجية أولاً وموعد زراعتها، وحول خطة المؤسسة للعام القادم أضاف: إن المؤسسة تخطط للتعاقد لإنتاج بذار مشروع وإضافة لعوامل أخرى تتم بالتعاقد مع الفلاح لإنتاج بذار بمواصفات عالية، منها ١٢٠ ألف طن بذار قمح و٢٠ ألف طن بذار شعيير والهامش مفتوح ٢٠٠ طن قمح، ٤٠٠ طن فول، ٢٠٠ طن عدس، ٤٠٠٠ طن قطن، واستيراد ٢٠٠٠ طن بذار بطاطا، وإنتاج ٣٩٠٠ طن بذار بطاطا من المشروع الوطني، ٢٠ ألف لتر بذار قطن، وأضاف إن المؤسسة لديها بذار تكفي لزراعة كافة المساحات الأمتة القابلة للقح والكميات موجودة في المؤسسة وبالصرف الزراعي.. كما تضمنت الخطة الإنتاجية المنفذة لموسم ٢٠٢٠-٢٠٢١، حسب مدير المؤسسة إنتاج ٧٠ ألف طن بذار قمح و٩٠٠ طن بذار قطن، و١٨٨٨ طن شعيير، و١٧٨٥ كغ بذار عدس، ١٥٥ طن قمح، و٢٠ طن فول، واستيراد ١٢٨٨٤ طن بذار بطاطا، وإنتاج ١٧٧٨ طن بذار بطاطا من المشروع الوطني، و٧٩٣٢ لتر قطن، كما تم استيراد ٤٧ طن بذار شوندر سكوي متعدد الأجنحة لصالح المؤسسة العامة للسكوي وفلاحي الغاب ٤٣٠٠ هكتار من منطقة الغاب، وأضاف: لدينا ضمن المشروع الوطني لبذار البطاطا حيث تم تأمين نحو ١١٠٠ طن من بذار البطاطا، مبيّناً أن تأمين هذه الكمية يخفف جزءاً من احتياجاتنا من البذار المستورد.

بصمة للمؤمن لهم صحياً مليار ليرة تكلفة المشروع مع ٩ آلاف مخدم

عبد الهادي شباط



يمثل ملف سوء الاستخدام أكثر الملفات التي تستنزف مشروع التأمين الصحي وذهب الخدمات الصحية لغير المستحقين من التأمين الصحي وهي عملية يشترك فيها كل أطراف العمل التأميني من المؤمن له والجهات المزودة للخدمة من الطبيب والصيدلي والمخابر ودور الأشعة وغيرها، رغم تعديل بوليصة التأمين الصحي مؤخراً ورفع قيم التغطيات التي يحصل عليها المؤمن لهم صحياً في القطاع الإداري مقابل تعديلات أجريت على القسط الشهري ما زال المعنويون في القطاع التأميني يعترضون أن ملف سوء الاستخدام من أكثر الملفات التي تستنزف مشروع التأمين الصحي عبر انحراف الخدمات والدعم المقدم للمؤمن لهم صحياً لغير المستحقين عبر العديد من الأشكال وأهمها استخدام بطاقة التأمين الصحي من غير المؤمن لهم وفي هذا الإطار سرب بعض العاملين في شركات إدارة النفقات الطبية لـ«الوطن» عن مشروع (بصمة) المنوق أن تصل إلى مليار ليرة والصيدليات والمخابر ودار الأشعة والمشفى بتأمين جهاز (بصمة) للتحقق من هوية طالب الخدمة والتأكد أنه هو صاحب البطاقة الصحية والطلب من شركات

إدارة النفقات الطبية الالتزام بتطبيق هذا المشروع في أقل من شهرين وتحديداً مع بداية العام المقبل ٢٠٢٢ ومتوقع أن تصل تكلفة هذا المشروع (تأمين أجهزة البصمة) لحدود مليار ليرة، وفي تساءل حول الموضوع من سيدفع الفاتورة (قيم أجهزة البصمة) المتوقفة أن تصل إلى مليار ليرة مع بعض التقنيات التي تحتاجها للعمل هل شركات إدارة النفقات الطبية أم مزودو الخدمات الطبية والذين يصل عددهم حالياً لحدود ٩ آلاف مزود خدمة، وهل سيقبل هؤلاء بدفع قيمة هذه الأجهزة أم إنه سيكون سبباً لخروج عدد منهم من التعاقد مع التأمين الصحي وخاصة مع تراجع عدد مزودي الخدمات الطبية المتعاقدين مع التأمين الصحي خلال السنوات الماضية بشكل شخصي للاستفادة من الخدمة وهنا قد يكون المؤمن له صحياً مريضاً عاجزاً لديه ظروف تحول دون حضوره لمكان تقديم الخدمة الطبية وعلى سبيل المثال من غير المنطقي إلزام شخص مريض بالذهاب بنفسه للصيدلية والتحقق من

يكون مفيداً في حصر والتحقق من استخدام البطاقات الصحية من أصحابها (إلى حد ما طبعاً) لأن طرق التحايل والالتفاف على هذه الإجراءات كثيرة لكن ستكون أمام معضلة إلزام حضور المؤمن له صحياً بشكل شخصي للاستفادة من الخدمة وهنا قد يكون المؤمن له صحياً مريضاً عاجزاً لديه ظروف تحول دون حضوره لمكان تقديم الخدمة الطبية وعلى سبيل المثال من غير المنطقي إلزام شخص مريض بالذهاب بنفسه للصيدلية والتحقق من

بصمته لحصوله على بعض الأدوية التي وردت في الوصفة الطبية، وكانت أشارت هيئة الإشراف على التأمين في تصريح سابق إلى أن حالات سوء الاستخدام تصل لحدود ٣٠ بالمئة من إجمالي المؤمن لهم صحياً وهي نسبة عالية وتحتاج لإجراءات تحد وتضبط منها وخاصة من جهة رفع الوعي التأميني وهو ما يعول عليه في معظم الدول التي تطبق مشاريع التأمين الصحي والذي يحتاج إلى عمل مشترك مع العديد من الجهات مثل التربية والإعلام وغيرها، بينما يرى الكثير من المتابعين لعمل التأمين أن معظم الإجراءات التي تقوم على الرقابة والحاسبة عادة ما تكون الجسرية منها ضعيفة، وأن بعض الدول الجسرية كانت قد جربت مشروع ونظام

هل ما تقوم به الحكومة مقدمة لإنهاء الدعم؟ سليمان: دعم الأسر أجدي من دعم السلع.. وما يتم تداوله اجتهادات في غير مكانها

الوطن

مع كل صباح نسمع عن زيادة أسعار السلع والخدمات المدعومة وآخرها مادة الغاز والكهرباء، والحديث المتزايد من الحكومة عن إعادة النظر بالدعم الحكومي المقدم لعدد من السلع والخدمات الأساسية يدل على أن الدعم على طاولة التشريح، فهل سينتهي الدعم إلى السلع، أم إلى المستهلك، أم لخزائن الإنتاج، أم سيفتح الجرح وسكره من دون تنظيف الألم وابتئناز تورم الجرح النازف أكثر فأكثر.

ويخشو أصحاب الدخل المحدود من نهاب الدعم عن السلع من دون أن يعود الدعم على الفقراء وكبار السن والعاطلين عن العمل وذوي الإعاقة، وذلك نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها البلاد، وأن يكون هذا الدعم مؤقتاً لفترة محددة ومن ثم رفعه بشكل كامل، وأن تكون ما تقوم به الحكومة اليوم عبارة عن مقدمات لإنهاء الدعم بشكل نهائي.

الدكتور عدنان سليمان رئيس قسم الاقتصاد بجامعة دمشق بين في تصريح «لوطن» أن ما يتم تداوله من سيناريوهات للشرائح التي تستحق الدعم عبارة عن اجتهادات في غير مكانها، والمعيار الأساسي في اختيار المستحقين للدعم يجب أن يكون معيار الدخل السنوي للفرد، لأن اختيار مناطق السكن لتقديم الدعم خيار غير عادل، فمفظة مشروع مدم مثلاً يسكنها أصحاب الدخل المحدود والمعلمين عن طريق الجمعيات منذ زمن وأغلبهم بحاجة إلى الدعم، وخيار حرمان من لديه سيارة يحمل أيضاً اللظ لأن هناك من يملكون سيارات من أصحاب الدخل المحدود وغير قادرين على تحريكها اليوم.

وأشار الدكتور سليمان إلى أن الدعم الثابت للأسر أفضل من دعم السلع، وعلى الرغم من الدعم المادي سيتأكل شهرياً مع هذا التضخم القائم، معتبراً أن هذه الخطوة هي باتجاه تحرير الأسعار وترك الأسواق الحرة للعرض والطلب والخطوة الأولى لإنهاء الدعم كلياً بعد فترة لأن الدعم سيكون عبئاً على خزينة الدولة، وفي حال حددت الحكومة في ميزانيتها في عام ٢٠٢٢ أكثر من ٤ تريليونات ليرة لدعم مستحوي مجبرة في العام القادم لضبط الاقتصاد مستحيلة اليوم.

إذا تم قياس عامل التضخم فمن أين ستأتي الحكومة بهذه الأموال؟ ولغت الدكتور سليمان إلى أنه تم تحرير سعر مادة الأرز وتبع ذلك ارتفعت الأسعار وهي ترتفع كل يوم والوعد بتخفيض الأسعار عبارة عن حكي في الهواء ولا يمكن للوزارة إلزام التجار بتخفيض الأسعار إذا قدموا لها بيانات تكلفة منتجاتهم والحلول بمعنى الحلول لضبط الاقتصاد مستحيلة اليوم.

وأكد الدكتور سليمان أنه لا يوجد إمكانية لربط الرواتب والأجور بالتضخم وبمظلومة الأسعار وهذا الأمر مستحيل وسيبقى الوضع من دون حلول نهائية كحال أي بلد نام، والحلول المتبعة جزئية وترقيعية، وبعد فترة يمكن أن تكون هناك زيادة على الأجور مسكتن لكن في الحقيقة أن الدخل تكال.

وسأل الدكتور سليمان إذا جميع دراسات المراكز البحثية تقول إن متوسط معيشة العائلة من ٤ إلى ٩ أفراد مليون ليرة سورية شهرياً، فكم زيادة بحاجة للوصول إلى رواتب تعادل هذا المتوسط إذا كان أكبر راتب بالبدولة ١٨٠٠٠ أمانة الجامعات والوزراء ٢٥٠ ألف ليرة، كم زيادة من بحاجة للوصول إلى هذا الحد، ومن أين ستأتي الحكومة بالكلية المالية؟

وبين الدكتور سليمان أن إعادة سياسة الدعم والذهب إلى دعم المستهلك أفضل مرحلة لصبره ومتوسطة بغض النظر عن مستح الدولة الدعم من ٤ ملايين أسرة تحمل بطاقة الكروتونية في سورية.

طلاق نفسي بين الحكومة وأساتذة الجامعات أكاديميون: الحلول التي تقدمها الحكومة للأزمات ترقيعية ومؤقتة ولا أحد يسمع رأينا

طلال ماضي



مع اشتداد الأزمة الاقتصادية على رقاب السوريين وتعقد الملفات الاقتصادية الساخنة من ملف سعر الصرف، إلى التضخم والمحروقات، واستيراد وتحويل الأموال وغيرها بسبب تداعيات الحرب الظالمة على سورية، والعقوبات الاقتصادية الغربية من جهة، وبسبب قصور إدارة الموارد الداخلية، وانتشار الفساد والمحسوبيات من جهة أخرى... ولكون الاقتصاد السوري يعتبر من أكثر الدول المتأزمة تنوعاً، تتجاهل الحكومة هذه الأزمات التي تخنق المواطنين، والاحتقان والتوتر الواضح للجميع من خلال المنشورات السيوسوكية والتعليقات الغارية جراء أسلوب إدارة الأزمة الاقتصادية، ومن الغريب جداً أن تترك الحكومة وزير التموين وحده في وجه هذه الأزمات من دون الدعوة إلى مؤتمر اقتصادي أو ندوة حوارية لسماح الآراء من الأكاديميين والاقتصاديين حول إمكانية معالجة الأزمات المعيشية القديمة لوزراء الزراعة والإصلاح الزراعي من المقرر زراعة ١,٥ مليون هكتار قمح منها أكثر من ٥٥٠ ألف هكتار في الأراضي الأمتة و١,٤ مليون هكتار شعيير منها نحو ٤٨٣ ألف هكتار هكتار في المناطق الأمتة، إضافة إلى نحو ٣٠ ألف هكتار بطاطا برية و٢٨,٧ ألف هكتار قطن و١٦,١ ألف هكتار بنبدة و٤٣٨,٥ هكتار شوندر سكوي وكليا في المناطق الأمتة.

على سماع رأينا إلا عندما تكون مضطرة إلى مؤتمر للخروج بتوصيات الإيحاء بالسماح إلى رأي أساتذة الجامعات.

الدكتور زياد سلطان رئيس جامعة حماة قال في تصريح لـ«الوطن» لم يتم استمراج رأينا بالأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية التي تمر بها بلدنا حالياً، فقط منذ ٣ شهور أرسل لنا وزير التعليم العالي يطلب رؤية الجامعة حول سعر الصرف، فمنا بإرسال الدراسة له أما في كلية الاقتصاد فرسال الماجستير والدكتوراه تجرى كالمعتاد، ولم يطلب منا أي دراسة عن الأزمات الحالية التي يعاني منها المواطن.

رئيس قسم الاقتصاد في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عدنان سليمان يرى أن الفاعلين الكبار أقسى من الجميع ولا توجد لدينا مقدرة مالية وفكرية لربط الرواتب والأجور بمظلومة الأسعار الحالية، وجميع ما تقوم

به الحكومة من حلول هو عبارة عن حلول مؤقتة جزئية ترقيعية وتسبكت لأجاع الناس، والحلل ويعني الحلول الجزئية لضبط الاقتصاد مستحيلة اليوم، لأنه علباً لا توجد قوانين اقتصادية طبيعية مثل دول الغرب الصناعي حيث الاحتكار يقفل السوق وممنوع لكونه جريمة، في حين لدينا عمل السوق بشكل مختلف وفي حال تم تعزيز المنافسة ومحاربة الفساد سيتوازن السوق.

الدكتور بسام حسن رئيس جامعة تشرين قال: لدينا خبرات أكاديمية في الجامعة ونحن جاهزون لتقديم المشورة للحكومة أو لأي جهة بحثية، لافتاً إلى زيارة وفد حكومي للجامعة منذ ستة ونصف السنة وعندما استمع الوفد إلى رأي المشاركين وبعدها لم يطلب من الجامعة تقديم أي رأي أو بحث علمي.

عيد كلية الاقتصاد بجامعة

هل تضع «الزراعة» خطتها الإنتاجية الزراعية للمحاصيل بعيداً عن حسابات توافر المستلزمات الخليفة لـ«الوطن»: كميات البذار والأسمدة والمحروقات للموسم القادم غير كافية وليس هناك أي زيادة في المساحات المزروعة عن المواسم السابقة

إمام محفوظ



بين رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليفة في تصريح لـ«الوطن» أن نجاح الخطة الإنتاجية الزراعية للمحاصيل الاستراتيجية والرئيسية للموسم القادم مرهون بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي للفلاحين من أسمدة ومحروقات وبذار إضافة إلى توفر الأمطار التي لها الدور الأكبر في نجاح الخطة الزراعية للموسم القادم، لافتاً إلى أن تأخر الأمطار وقله مطلقاً بالشكل الكافي يعكسان سلباً على المزروعات والإنتاج بشكل عام حتى إن المشاريع المروية تتأثر وينخفض إنتاجها، وأوضح الخليفة أنه في حال عدم هطول الأمطار بالشكل الكافي وعدم توفر مستلزمات الإنتاج سوف لن يكون إنتاج المحاصيل الإنتاجية للموسم القادم أكبر من إنتاجها في الموسم الماضي.

وأشار إلى أن النسبة الأكبر من الفلاحين يقومون بتأمين مستلزمات الإنتاج ذاتياً من السوق السوداء، وأكد أن الاتحاد العام للفلاحين اجتمع مع وزير الزراعة منذ نحو أسبوعين وطالب بضرورة تأمين مستلزمات الإنتاج من الفلاحين من بذار وسماذ وغيرها من أجل نجاح الخطة الزراعية، ووعد الوزير بتأمين مستلزمات الإنتاج ضمن الإمكانيات المتاحة، لافتاً إلى أن تأمين مستلزمات الإنتاج للمناطق الشمالية مثل دير الزور والقة والحسكة يتيم فقط للمناطق الأمتة، وأفاد بأنه ليس هناك أي زيادة في المساحات المزروعة عن المواسم السابقة من خلال الخطة الزراعية للموسم القادم، والمساحات المحزر زراعية للموسم القادم هي نفسها المساحات التي تمت زراعتها الموسم الماضي، ونوه بان

• قرفنلة: الفلاح اليوم بحاجة إلى مساعدة وليس فقط أن يتم التخطيط له

• الفلاحون يؤمنون بمستلزمات الإنتاج من السوق السوداء

هطل كميات كبيرة من الأمطار إنما يجب أن يكون هناك توزيع لهطل الأمطار على مدار الموسم وهذا التوزيع يتناسب مع الأطوار الفئولوجية لنمو النبات، لافتاً إلى أن الزراعات البعلية بشكل خاص التي تعتمد على مياه الأمطار حكم وتوزيع، وفي حال كانت كميات الأمطار الهائلة مناسبة وتوزيعها مناسباً فنصدم موسماً جيداً من المحاصيل الزراعية.

وأشار إلى أن معظم الفلاحين يحتفظون عادة من المواسم السابقة ببذار القمح أو الشعيير للموسم القادم ولا يعتمد جميعهم على مؤسسة إكثار البذار لتأمين احتياجاتهم من البذار وخصوصاً من المؤسسة لا تنتج كامل احتياج القطن من البذار وهي تعلم بأن هناك عدداً كبيراً من المزارعين يحتفظون بكميات من البذار للموسم القادم.

وأكد أن المصارف الزراعية في بعض

هل ما تقوم به الحكومة مقدمة لإنهاء الدعم؟ سليمان: دعم الأسر أجدي من دعم السلع.. وما يتم تداوله اجتهادات في غير مكانها

الوطن

مع كل صباح نسمع عن زيادة أسعار السلع والخدمات المدعومة وآخرها مادة الغاز والكهرباء، والحديث المتزايد من الحكومة عن إعادة النظر بالدعم الحكومي المقدم لعدد من السلع والخدمات الأساسية يدل على أن الدعم على طاولة التشريح، فهل سينتهي الدعم إلى السلع، أم إلى المستهلك، أم لخزائن الإنتاج، أم سيفتح الجرح وسكره من دون تنظيف الألم وابتئناز تورم الجرح النازف أكثر فأكثر.

ويخشو أصحاب الدخل المحدود من نهاب الدعم عن السلع من دون أن يعود الدعم على الفقراء وكبار السن والعاطلين عن العمل وذوي الإعاقة، وذلك نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها البلاد، وأن يكون هذا الدعم مؤقتاً لفترة محددة ومن ثم رفعه بشكل كامل، وأن تكون ما تقوم به الحكومة اليوم عبارة عن مقدمات لإنهاء الدعم بشكل نهائي.

الدكتور عدنان سليمان رئيس قسم الاقتصاد بجامعة دمشق بين في تصريح «لوطن» أن ما يتم تداوله من سيناريوهات للشرائح التي تستحق الدعم عبارة عن اجتهادات في غير مكانها، والمعيار الأساسي في اختيار المستحقين للدعم يجب أن يكون معيار الدخل السنوي للفرد، لأن اختيار مناطق السكن لتقديم الدعم خيار غير عادل، فمفظة مشروع مدم مثلاً يسكنها أصحاب الدخل المحدود والمعلمين عن طريق الجمعيات منذ زمن وأغلبهم بحاجة إلى الدعم، وخيار حرمان من لديه سيارة يحمل أيضاً اللظ لأن هناك من يملكون سيارات من أصحاب الدخل المحدود وغير قادرين على تحريكها اليوم.

وأشار الدكتور سليمان إلى أن الدعم الثابت للأسر أفضل من دعم السلع، وعلى الرغم من الدعم المادي سيتأكل شهرياً مع هذا التضخم القائم، معتبراً أن هذه الخطوة هي باتجاه تحرير الأسعار وترك الأسواق الحرة للعرض والطلب والخطوة الأولى لإنهاء الدعم كلياً بعد فترة لأن الدعم سيكون عبئاً على خزينة الدولة، وفي حال حددت الحكومة في ميزانيتها في عام ٢٠٢٢ أكثر من ٤ تريليونات ليرة لدعم مستحوي مجبرة في العام القادم لضبط الاقتصاد مستحيلة اليوم.

إذا تم قياس عامل التضخم فمن أين ستأتي الحكومة بهذه الأموال؟ ولغت الدكتور سليمان إلى أنه تم تحرير سعر مادة الأرز وتبع ذلك ارتفعت الأسعار وهي ترتفع كل يوم والوعد بتخفيض الأسعار عبارة عن حكي في الهواء ولا يمكن للوزارة إلزام التجار بتخفيض الأسعار إذا قدموا لها بيانات تكلفة منتجاتهم والحلول بمعنى الحلول لضبط الاقتصاد مستحيلة اليوم.

وأكد الدكتور سليمان أنه لا يوجد إمكانية لربط الرواتب والأجور بالتضخم وبمظلومة الأسعار وهذا الأمر مستحيل وسيبقى الوضع من دون حلول نهائية كحال أي بلد نام، والحلول المتبعة جزئية وترقيعية، وبعد فترة يمكن أن تكون هناك زيادة على الأجور مسكتن لكن في الحقيقة أن الدخل تكال.

وسأل الدكتور سليمان إذا جميع دراسات المراكز البحثية تقول إن متوسط معيشة العائلة من ٤ إلى ٩ أفراد مليون ليرة سورية شهرياً، فكم زيادة بحاجة للوصول إلى رواتب تعادل هذا المتوسط إذا كان أكبر راتب بالبدولة ١٨٠٠٠ أمانة الجامعات والوزراء ٢٥٠ ألف ليرة، كم زيادة من بحاجة للوصول إلى هذا الحد، ومن أين ستأتي الحكومة بالكلية المالية؟

وبين الدكتور سليمان أن إعادة سياسة الدعم والذهب إلى دعم المستهلك أفضل مرحلة لصبره ومتوسطة بغض النظر عن مستح الدولة الدعم من ٤ ملايين أسرة تحمل بطاقة الكروتونية في سورية.

طلاق نفسي بين الحكومة وأساتذة الجامعات أكاديميون: الحلول التي تقدمها الحكومة للأزمات ترقيعية ومؤقتة ولا أحد يسمع رأينا

طلال ماضي



مع اشتداد الأزمة الاقتصادية على رقاب السوريين وتعقد الملفات الاقتصادية الساخنة من ملف سعر الصرف، إلى التضخم والمحروقات، واستيراد وتحويل الأموال وغيرها بسبب تداعيات الحرب الظالمة على سورية، والعقوبات الاقتصادية الغربية من جهة، وبسبب قصور إدارة الموارد الداخلية، وانتشار الفساد والمحسوبيات من جهة أخرى... ولكون الاقتصاد السوري يعتبر من أكثر الدول المتأزمة تنوعاً، تتجاهل الحكومة هذه الأزمات التي تخنق المواطنين، والاحتقان والتوتر الواضح للجميع من خلال المنشورات السيوسوكية والتعليقات الغارية جراء أسلوب إدارة الأزمة الاقتصادية، ومن الغريب جداً أن تترك الحكومة وزير التموين وحده في وجه هذه الأزمات من دون الدعوة إلى مؤتمر اقتصادي أو ندوة حوارية لسماح الآراء من الأكاديميين والاقتصاديين حول إمكانية معالجة الأزمات المعيشية القديمة لوزراء الزراعة والإصلاح الزراعي من المقرر زراعة ١,٥ مليون هكتار قمح منها أكثر من ٥٥٠ ألف هكتار في الأراضي الأمتة و١,٤ مليون هكتار شعيير منها نحو ٤٨٣ ألف هكتار هكتار في المناطق الأمتة، إضافة إلى نحو ٣٠ ألف هكتار بطاطا برية و٢٨,٧ ألف هكتار قطن و١٦,١ ألف هكتار بنبدة و٤٣٨,٥ هكتار شوندر سكوي وكليا في المناطق الأمتة.

على سماع رأينا إلا عندما تكون مضطرة إلى مؤتمر للخروج بتوصيات الإيحاء بالسماح إلى رأي أساتذة الجامعات.

الدكتور زياد سلطان رئيس جامعة حماة قال في تصريح لـ«الوطن» لم يتم استمراج رأينا بالأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية التي تمر بها بلدنا حالياً، فقط منذ ٣ شهور أرسل لنا وزير التعليم العالي يطلب رؤية الجامعة حول سعر الصرف، فمنا بإرسال الدراسة له أما في كلية الاقتصاد فرسال الماجستير والدكتوراه تجرى كالمعتاد، ولم يطلب منا أي دراسة عن الأزمات الحالية التي يعاني منها المواطن.

رئيس قسم الاقتصاد في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عدنان سليمان يرى أن الفاعلين الكبار أقسى من الجميع ولا توجد لدينا مقدرة مالية وفكرية لربط الرواتب والأجور بمظلومة الأسعار الحالية، وجميع ما تقوم

به الحكومة من حلول هو عبارة عن حلول مؤقتة جزئية ترقيعية وتسبكت لأجاع الناس، والحلل ويعني الحلول الجزئية لضبط الاقتصاد مستحيلة اليوم، لأنه علباً لا توجد قوانين اقتصادية طبيعية مثل دول الغرب الصناعي حيث الاحتكار يقفل السوق وممنوع لكونه جريمة، في حين لدينا عمل السوق بشكل مختلف وفي حال تم تعزيز المنافسة ومحاربة الفساد سيتوازن السوق.

الدكتور بسام حسن رئيس جامعة تشرين قال: لدينا خبرات أكاديمية في الجامعة ونحن جاهزون لتقديم المشورة للحكومة أو لأي جهة بحثية، لافتاً إلى زيارة وفد حكومي للجامعة منذ ستة ونصف السنة وعندما استمع الوفد إلى رأي المشاركين وبعدها لم يطلب من الجامعة تقديم أي رأي أو بحث علمي.

عيد كلية الاقتصاد بجامعة

هل تضع «الزراعة» خطتها الإنتاجية الزراعية للمحاصيل بعيداً عن حسابات توافر المستلزمات الخليفة لـ«الوطن»: كميات البذار والأسمدة والمحروقات للموسم القادم غير كافية وليس هناك أي زيادة في المساحات المزروعة عن المواسم السابقة

إمام محفوظ



بين رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليفة في تصريح لـ«الوطن» أن نجاح الخطة الإنتاجية الزراعية للمحاصيل الاستراتيجية والرئيسية للموسم القادم مرهون بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي للفلاحين من أسمدة ومحروقات وبذار إضافة إلى توفر الأمطار التي لها الدور الأكبر في نجاح الخطة الزراعية للموسم القادم، لافتاً إلى أن تأخر الأمطار وقله مطلقاً بالشكل الكافي يعكسان سلباً على المزروعات والإنتاج بشكل عام حتى إن المشاريع المروية تتأثر وينخفض إنتاجها، وأوضح الخليفة أنه في حال عدم هطول الأمطار بالشكل الكافي وعدم توفر مستلزمات الإنتاج سوف لن يكون إنتاج المحاصيل الإنتاجية للموسم القادم أكبر من إنتاجها في الموسم الماضي.

وأشار إلى أن النسبة الأكبر من الفلاحين يقومون بتأمين مستلزمات الإنتاج ذاتياً من السوق السوداء، وأكد أن الاتحاد العام للفلاحين اجتمع مع وزير الزراعة منذ نحو أسبوعين وطالب بضرورة تأمين مستلزمات الإنتاج من الفلاحين من بذار وسماذ وغيرها من أجل نجاح الخطة الزراعية، ووعد الوزير بتأمين مستلزمات الإنتاج ضمن الإمكانيات المتاحة، لافتاً إلى أن تأمين مستلزمات الإنتاج للمناطق الشمالية مثل دير الزور والقة والحسكة يتيم فقط للمناطق الأمتة، وأفاد بأنه ليس هناك أي زيادة في المساحات المزروعة عن المواسم السابقة من خلال الخطة الزراعية للموسم القادم، والمساحات المحزر زراعية للموسم القادم هي نفسها المساحات التي تمت زراعتها الموسم الماضي، ونوه بان

• قرفنلة: الفلاح اليوم بحاجة إلى مساعدة وليس فقط أن يتم التخطيط له

• الفلاحون يؤمنون بمستلزمات الإنتاج من السوق السوداء

هطل كميات كبيرة من الأمطار إنما يجب أن يكون هناك توزيع لهطل الأمطار على مدار الموسم وهذا التوزيع يتناسب مع الأطوار الفئولوجية لنمو النبات، لافتاً إلى أن الزراعات البعلية بشكل خاص التي تعتمد على مياه الأمطار حكم وتوزيع، وفي حال كانت كميات الأمطار الهائلة مناسبة وتوزيعها مناسباً فنصدم موسماً جيداً من المحاصيل الزراعية.

وأشار إلى أن معظم الفلاحين يحتفظون عادة من المواسم السابقة ببذار القمح أو الشعيير للموسم القادم ولا يعتمد جميعهم على مؤسسة إكثار البذار لتأمين احتياجاتهم من البذار وخصوصاً من المؤسسة لا تنتج كامل احتياج القطن من البذار وهي تعلم بأن هناك عدداً كبيراً من المزارعين يحتفظون بكميات من البذار للموسم القادم.

وأكد أن المصارف الزراعية في بعض